Publication	Al Nahar (Wednesday)
Date	November 16, 2016
Circulation	10,000
Country	Egypt
Article Type	Drug-Related News
Headline	Drug crisis escalating, MoH insisting on compulsory pricing and drugs are disappearing from the market
Page	03
Reporter	Heba Sayed

أزمة الدواء تتصاعد.. «الصحة» تتمسك بالتسعيرة الجبرية والأدوية تختفى من الأسواق

تتزايد حدة نقص الأدوية المستوردة فى ظل اتساع الفجوة بين التكلفة وقيمة التسعير الجبرى، حيث تعتمد صناعة الدواء على المواد الخام المستوردة من الخارج بنسبة ٩٠٪، ومع التغيرات السريعة فى سوق سعر الصرف يصعب الاعتماد على المنظومة القديمة، فيما تتمسك الدولة بالتسعير الجبرى للعديد من الأصناف الهامة فى الصناعة، كما أنه لا يوجد بديل عنها سواء ما يتم إنتاجه محلياً أو تلجأ الحكومة إلى استيراده من الخارج، ويبقى المواطن حائرا بين تحريك الأسعار ونقص الأدوية.

أكد على عوف، رئيس شعبة الأدوية باتحاد الغرف التجارية، أن نقص الأدوية سواء المحلية أو المستوردة يرجع إلى وجود التسعير الجبرى، حيث تتصاعد الفجوة بين تكلفة المنتج والتسعير الجبرى له، مما يساهم فى توقف إنتاج بعض الأصناف من الدواء نظراً لتجاوز مصروفات التكلفة القديمة التى تم تسعيرها منذ سنوات، ولا يمكن الاستمرار فى ظل هذه المنظومة الخاطئة، ولا بد من التصحيح الفورى لما تم العمل بها فى الماضى، مشيراً إلى التغيرات الكبيرة التى حدثت فى سوق سعر الصرف، مما يؤكد الحاجة إلى التفكير بشكل جديد فى منظومة التسعيرة الجبرية، إلا أننا نوافق على كافة القرارات الاقتصادية التى تتفق مع الواقع الحالى، بعيداً عن القرارات التى ترفض المواجهة مع الأزمات بشكل حاسم، كما أن الغرفة وجميع من يعمل فى هذه الصناعة لا يستهدف تحريك الأسعار، لكن نعمل على توفير الدواء فى ظل تسعير عادل يحقق هامشا من الربح، ولا يضر بمصلحة المنتج حينما تكون تكلفة الإنتاج أكبر ثلاث مرات من قيمة

الدواء فى الأسواق.

وأضاف عوف أن تطوير صناعة الدواء يحتاج إلى مناخ يشجع على الاستثمار فى هذه الصناعة، مؤكداً أن قيمة الجنيه تغيرت كثيراً ولم يبق سوى التفكير فى التسعير الجبرى للدواء، ولا يوجد دولة من دول العالم المتقدم مستمرة فى العمل بهذه المنظومة التى يجب تغييرها فورا.

ومن جانبه، قال أسامة رستم، نائب رئيس غرفة صناعة الدواء باتحاد الصناعات، إن المواد الخام التى تعتمد عليها مصانع إنتاج الدواء تكفى لمدة تتراوح بين ٢ و٣ شهور، مؤكداً إمكانية الحفاظ على الأسعار الحالية لقيمة بعض الأصناف، لكن الاستمرار بهذا النهج يصعب فى ظل تراجع قيمة الجنيه أمام العملة الدولارية، مما قد يؤدى إلى توقف بعض المصانع عن إنتاج عدد كبير من الأصناف الحيوية ولا يوجد بديل لها، ولا يمكن قبول فكرة تصاعد خسائر المصانع أمام التسعير الجبرى، مشيراً إلى تزايد خسائر العديد من المصانع التى تعتمد بنسبة ٩٠٪ على المواد الخام المستوردة من الخارج، مما يؤكد ضعف قدرتها على الاستمرار فى ظل قرار تعويم الجنيه، ولا يمكن إنكار حقيقة نقص الأدوية القائمة فى الأسواق، حيث أصبحت ظاهرة وأزمة حقيقية يجب الخروج منها سريعاً، وليس المطلوب دائماً هو تحريك الأسعار للحفاظ على عدم إضافة أعباء اقتصادية جديدة على كاهل المواطن، إنما البحث عن خلق حالة من التوازن بين قيمة التسعير الجبرى والتكلفة التى تقوم بها شركات الأدوية المختلفة، كما يتم اتخاذ قرار تحريك أسعار الدواء من جانب رئاسة مجلس الوزراء ووزير الصحة، كما أعتقد أن الفترة المقبلة سوف تشهد عدة اجتماعات بين رؤساء شركات قطاع الأعمال العام والخاص والمسئولين عن ملف صناعة الدواء، وذلك للوقوف على الأسباب الحقيقية لنقص الأدوية والتغلب على هذه الظاهرة فى أقرب وقت.

هبة سيد